

مقاربة في البترول والاستراتيجية

الأمريكية للطاقة

[إلى العراق تجريدا .. المدين ماليا

والدائن حضاريا]. الباحث

أ.د/ عبد الأمير السعد

أستاذ الاقتصاد الدولي - جامعة

عنابة/الجزائر

ABSTRACT

Approach about Petroleum and American energy strategy

The study attempts an answer an the group questions about the position of Petroleum industry in international relations at the level of both reality and strategy.

Four considerations are discussed :

The first point is about the characterizations of the petroleum industry. Concerning the fall of Petroleum prices for most of the 1990'n period.

The second point explains the causes concerning the increase of oil prices from 2000 awards.

The third point raises the issue of the American energy strategy as well as the question of the geography map of world petroleum.

The fourth point focuses on the new operations of petroleum prices.

بدء في التاريخ الاقتصادي للتجارة الدولية ، ثمة سلع تحتل موقعا متميزا في التجارة الدولية يطلق عليها تسمية السلع الاستراتيجية، ومثل هذه السلع يتداخل فيها وبقوة ما هو عسكري بما هو سياسي، وما هو سياسي بما هو اقتصادي تجسيدا لمقولة الحرب امتداد للسياسة والسياسة تعبير مركز عن الاقتصاد، بهذا المعنى يكون مشروعا القول ، أن البترول سلعة لكنه ليس كباقي السل بل فوقها ، وهو ما يدفعنا في تثبيت التالي :

(1) - إذا كانت المرحلة الممتدة ما بين مطلع السبعينات حتى نهاية الثمانينات بينت كون تأثير العوائد البترولية على التنمية الاقتصادية ليس آليا أو إيجابيا على الدوام ، فإن المرحلة الراهنة بكل تفاصيلها لا تحتل وجود عوائد بترولية يمكن تسميتها "أموال فائضة عن الحاجة".

(2) - إذا كانت المرحلة السابقة ركزت على موضوعات تأمين البترول والاستثمار المباشر فإن المرحلة الراهنة ، تركز على وضع السلعة البترولية في تشكّل خارطة الجغرافية السياسية - الاقتصادية في إطار المتغيرات الجارية على الصعيد العالمي .. فالدراسة تحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات المرتبطة بوضع الصناعة البترولية في العلاقات الدولية علم، المستوى المنظور والاستراتيجي من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الجديد في سمات الصناعة البترولية ، ارتباطا بانخفاض أسعار البترول الخام " في معظم مرحلة تسعينات القرن العشرين " .

المحور الثاني: كيف يمكن تفسير أسعار البترول منذ عام 2000 ولحد الآن .

المحور الثالث: الاستراتيجية الأمريكية للطاقة والخارطة الجغرافية للبترول عالميا.

المحور الرابع: الجديد في عملية تسعير البترول .
المحول الأول : الجديد في سمات الصناعة البترولية وانخفاض أسعار البترول معظم مرحلة تسعينات القرن العشرين :

إن المتغيرات التي عصفت في الوضع الدولي منذ نهاية الثمانينات مطلع تسعينات القرن الماضي وما ترتب عن ذلك من متغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ألقت بظلالها كليا وعلى مستويات عديدة على موقع البترول في التجارة الدولية ، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

(1) انتشار الخطاب الشمولي للخصخصة الاقتصادية ، مهد الطريق لتراجع دور رأسمالية الدولة في قطاع المحروقات ، من خلال جملة من الإجراءات واللوائح والقوانين التي تسمح بملاحظة مستويات معتبرة من الخصخصة الاقتصادية في قطاع المحروقات ، ومن ثم عودة جديدة لنظام الامتيازات القديم بآليات عمل جديدة .

(2) عشية التحولات الكبرى ونهاية الحرب الباردة ، أصبحت معظم دول الأوبك في حالة مديونية ، بما في ذلك بلدان المركز المالي التسليفي⁽¹⁾ تجلى ذلك في الضعف المعتبر في السيولة النقدية في خزائنها .

(3) عشية التحولات الكبرى ونهاية الحرب الباردة ، لم تكن هناك استثمارات معتبرة لدى معظم دول الأوبك يمكن لها أن تساهم بزيادة الطاقة

⁽¹⁾ - لمزيد حول ذلك ، راجع دراستنا " ملاحظات في السياسة البترولية " مجلة النهج السورية ، العدد 1987/16 دمشق ،

الإنتاجية أو زيادة الحقول و آبار بترولية جديدة وما يترتب على ذلك من زيادة معتبرة في احتياطياتها .

(4) الحرب العراقية- الإيرانية ، طيلة ثماني سنوات أدت إلى دمار واسع في البنية التحتية لبلدين يشكلان ثقلا مميزا تاريخيا وموضوعيا للصناعة البترولية، سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى الأوبك . وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الدمار الذي ألحق بالصناعة البترولية في العراق وفي الكويت جراء حرب الخليج الثانية (2) .

وإذا أضفنا لكل هذا ، حالة الدمار والخراب الذي أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل 2003 عندها يكون واضحا حجم الأعباء المتعددة التي تواجهها الصناعة البترولية في منطقة الشرق الأوسط " وفي العراق بشكل خاص " منذ مطلع التسعينات ولحد الآن على الصعيدين التقني والجيوبوليتيكي . وإذا ما أردنا التوقف عند حالة انخفاض أسعار البترول معظم مرحلة التسعينات ، فالأرجح تأصيل معاناة ذلك من خلال تثبيت الحقائق التالية :

(1) إن الأوبك ، صحيح تحولت لها ملكية البترول بالصفة القانونية، إلا أنها ظلت على الدوام تواجه مشكلات معقدة بفعل صغر حجم اقتصادياتها وضعف بنيتها ، مما جعل هذه الاقتصاديات مرتبطة بالدول الصناعية الأكثر تطورا ، أكثر من ارتباط بعضها ببعض وان ضعف قدرة الأوبك على تحديد أسعار صادراتها أو وارداتها إحدى التجليات المميزة لهذا الواقع .

(2) للمزيد حول ذلك ، راجع دراستنا " أسعار النفط في التسعينات " مجلة المستقبل العربي / ديسمبر 1992 بيروت

(2) ضعف الانضباط الداخلي للأوبك⁽³⁾ ، بفعل التباين في السياسات الاقتصادية الاجتماعية .

(3) شدة الارتباط بين عائد البترول وحاجات الموازنة⁽⁴⁾ ، بهذا المعنى يمكن فهم ضعف مقدرة دول الأوبك على تخفيض حجم صادراتها إلى مستويات معتبرة إذا ما هبطت أسعار البترول الخام إلى مستويات متدنية .

(4) في إطار تثبيت سياسات عامة وتفصيلية تركز على ترشيد استهلاك الطاقة، رفع الضرائب عن البترول والمنتجات البترولية، دعم إنتاج و أسعار الطاقات البديلة سواء منها التقليدية " الفحم " أو الطاقات الجديدة . ولقد نجحت وكالة الطاقة الدولية في زاويتين رئيسيتين :

أ- تخفيض حصة الأوبك من 50 % إلى 36 % من مجموع البترول المباع في الأسواق العالمية .

ب- تكوين احتياطي بترولي استراتيجي لمواجهة الاختلالات الطارئة في الإمداد أو الأزمات التي قد تصيب مستويات معينة من الاقتصاد العالمي حيث أصبح ممكنا الاستفادة من طاقات التخزين ليس فقط لتوفير البترول المطلوب لمصلحة أي دولة قد تحتاج إليه ، بل أصبح هذا التخزين الاستراتيجي حراك مهم في كثير من الحالات يلقي بظلاله المباشرة وغيره المباشرة على موضوعه أسعار البترول الخام. ومما هو جدير بالتثبيت ، ينبغي التمييز بين حالة انخفاض أسعار البترول مرحلة التسعينات وحالة انهيار أسعار البترول الخام شتاء عام 1986

³ (للمزيد حول ذلك ، راجع دراستنا / الأوبك في عام 2000 / مجلة اخبار النفط والصناعة / العدد 1992/259 دولة الامارات العربية المتحدة

⁴ (للمزيد حول ذلك راجع دراستنا / الأوبك وعجز الموازنات / مجلة التواصل - العدد صفر / 1995 جامعة عنابة / الجزائر.

بغض النظر عن التفاصيل المرتبطة بعملية انهيار الأسعار عام 1986 فهي تركز على عاملين رئيسيين:

أولا - استراتيجية حرب الأسعار ، والتي سميت وقتها " طرد المنتجين الحديين" (5) بشكل لا يقوى عليه المنتجين خارج الأوبك ، اعتمادا على أن دول الأوبك بشكل عام والخليجية بشكل خاص هي الأقل تكلفة في العالم .

ثانيا - قيام الدول الصناعية المتطورة بضخ كميات كبيرة من احتياجاتها إلى الأسواق مما أدى إلى انهيار السعر العالمي الذي حددته الأوبك ، وبالفعل بعد انهيار الأسعار إلى ما دون 9 دولار / للبرميل ، قامت الدول الصناعية المتطورة في إعادة بناء

خزين استراتيجي ضخم من خلال شرائها من الأسواق العالمية كميات كبيرة وبأسعار رخيصة . بينما مرحلة التسعينات باستثناء شهر العمليات العسكرية ضد العراق في " جانفي - فيفري " 1991 فقد تميزت المرحلة باضطرابات في سوق البترول وانخفاض أسعاره في معظم الأسواق ، ولتفسير ذلك يمكن تثبيت الملاحظات التالية :

أ- ظلت الدول الصناعية المتطورة طيلة مرحلة التسعينات تقريبا ترى أن بقاء سعر البترول الخام في حدود قاعدة النفق سعري مناسبة لها جميعا .. أوروبا يشكل قطاع الطاقة عنصرا معتبرا في بناء الصرح الأوروبي ، وأن وفرة الطاقة وبأسعار رخيصة تشكل أحد الشروط الأساسية لتحسين إيرادات الدولة بالسياسة الضريبية على البترول .. وأمريكا فإن انخفاض أسعار البترول يسمح لها بتكوين الخزين الاستراتيجي بكميات واسعة وبتكاليف واطئة.. وأن مرحلة النصف الأول من التسعينات تحديدا ، تعكس بشكل واضح التداخل في أدوات السياسة

(5) دراستنا ، مجلة النهج ص / مصدر سابق

الجدول رقم (1) يبين نسبة الضريبة من تكلفة البرميل 1995

في بعض الدول الصناعية المتطورة (6).

الدولة	تكلفة البرميل الكلية / الدولار	سعر البترول الخام	الضرائب الحكومية دولار	نسبة الضريبة من التكلفة الكلية %
اليابان	108.3	22.0	86.3	80.0
الولايات المتحدة الأمريكية	35.9	21.2	14.7	40.9

الجدول رقم (2) تكلفة البرميل من المنتجات البترولية للمستهلك النهائي

في الدول الصناعية الرئيسية / الربع الأول 1998 (7).

الدولة	سعر البترول من المنتجات البترولية إلى المستهلك النهائي	سعر بترول سيف	الضريبة	هامش الربح
كندا	56.30	15.10	21.96	19.24
فرنسا	102.68	14.12	72.08	16.48
ألمانيا	82.31	14.15	50.75	17.42
إيطاليا	96.77	14.08	67.15	15.54
اليابان	84.36	15.03	33.21	36.12
المملكة المتحدة	126.70	14.21	33.21	29.99
الولايات المتحدة الأمريكية	41.12	13.46	13.65	14.00

⁶ (نشرة الاوبك ، العدد 12/1996

⁷ (نشرة الاوبك ، العدد 1/1999

إن معاينة بسيطة لواقع أرقام الضريبة في الجدولين السابقين رقم (1) ، (2) يكشف مستوى العبء الضريبي الذي تتحمله سلعة البترول وبشكل خاص في مناطق الاستهلاك الرئيسي للطاقة.

ب - تميزت معظم مرحلة التسعينات بحالة فائض عرض مستمر ، وفي ذلك تداخلت عوامل عديدة : نتائج حرب الخليج الثانية ، ألقت بظلالها المباشرة وغير المباشرة على حدود الانضباط الداخلي المطلوب من الاوبك في المواجهات اليومية للأسواق البترولية ، وهو ما يفسر رفع مستويات إنتاجها أكثر من مرة ، وفي ظروف غير ملائمة لذلك * وكذلك المناخ المعتدل الذي تميزت به الدول الغربية المستهلكة في معظم سنوات العشرية الأخيرة من القرن الماضي .

ج - ستظل موضوعة الخزين الاستراتيجي " كحراك " أساسي لما تقدمه السوق البترولية من مؤشرات سعرية منذ نهاية الثمانينات ولحد الآن . ثمة ملاحظتين مترابطتين كان يفترض أن يكون لهما حضورا مميزا :

(1) افتراض الديناميكية في الطلب العالمي للبترول ، سيما إذا أخذ

بنظر الاعتبار البرودة المميزة لشتاء 1993/1994

(2) يفترض الزيادة المتحققة في الطلب تسمح برفع أسعار البترول

بشكل عام والخام العربي الخفيف بشكل خاص إلى 21 دولار/ للبرميل ⁽⁸⁾ . إلا أن

المشكلة في تلك الفترة ، إن فائض العرض لم يكن سببه ضعف الانضباط الداخلي

للاوبك والدول المنتجة خارج الاوبك ، بل انخفضت الأسعار في شهر جانفي

* (للتذكير فقط ، ان الاوبك رفعت مستويات إنتاجها في نفس الوقت الذي تقلص فيه الطلب نتيجة للأزمة التي عصفت بالدول الآسيوية. الباحث / .

⁽⁸⁾ (دراستنا مجلة المستقبل العربي / مصدر سابق /

1994 لتصل إلى 11.5 دولار للبرميل الواحد بسبب لجوء الدول الصناعية المتطورة إلى حراك الخزين الاستراتيجي ليس للعب دور المتم بسبب النقص في سوق البترول بل لتكريس حالتين :

الحالة الأولى : تخفيض أسعار البترول الخام ، وفي ذلك ينخفض العائد الصافي للبلدان المصدرة للبترول مرتين ، مرة بسبب حراك الخزين الاستراتيجي ومرة بسبب مقررات ضريبة الطاقة (9).

3- ولتفسير الارتفاع في سعر البترول الخام في النصف الثاني من عام

1996 يمكن تثبيت التالي :

أ- بشكل عام يرتكز حركة المخزن التجاري في الدول الصناعية المتطورة إلى تنميط شبه منتظم وان حركته في OCED تعتبر من أهم عناصر المخزون العالمي باعتبار هذه الحركة تمثل أربعة أمثال حركة مخزون دول العالم الأخرى .. بمعنى آخر اختلال حركة التنميط المنتظم تتطلب إمدادات جديدة من مواقع الطاقة الإنتاجية ، وبعبكسه فإن إمكانات اضطراب السوق البترولية يصبح أمرا واسع الاحتمال .. وهذا ما حصل فعلا .. حيث انخفض المخزون إلى مستويات تجاوزت الحالة الحرجة ، وكان يفترض هنا إن تدخل بعض الحقول الغربية ميدان الإنتاج ، لكن واقع الحال ، تأخرت هذه الحقول عن موعدها المتوقع خلال عام 1996 .. والنتيجة زيادة الطلب على بترول الاوبيك ، إلا أن عرض الاوبيك لم يستجب بالمرونة الكافية لهذا تحول سعر البترول الخام من 19 دولار للبرميل خلال الفترة بين " ماي - أوت 1996 إلى 24 دولار / للبرميل في جانفي 1997 ثم يعود السعر في التراجع ليتراوح 18 دولار / للبرميل خلال النصف الثاني

⁹ (المزيد حول ذلك ، يمكن العودة إلى دراستنا :

أ- "ملاحظات أولية حول ضريبة الكربون" مجلة دراسات عربية اللبنانية العدد 10/9 - 1996.

ب- "قضايا راهنة في التجارة العالمية للغاز الطبيعية" مجلة بحوث اقتصادية / القاهرة العدد 15 / 1999.

1997 ، وبذلك تبدأ سلسلة التراجعات ليهبط فيه سعر البترول الخام ثانية إلى قاعدة النفق ليصل 9 دولار / للبرميل لأسباب عديدة :

أولا - دخول البترول العراقي إلى الأسواق العالمية في ظل اتفاقية النفط مقابل الغذاء وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 986 نهاية عام 1996 ، سيما وان إنتاج صناعة البترول العراقية تجاوز 2 مليون / برميل / يوميا في تلك الفترة ، وهي حصة معتبرة التأثير بغض النظر عما تعانيه الصناعة البترولية العراقية منذ تلك الفترة ولحد الآن من مشكلات تقنية جدية بسبب النقص في الكثير من المعدات المرتبطة بالصناعة، والمضاعفات الجديدة الناجمة عن الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق.

ثانيا - مع نهاية 1996 / 1997 بدأت عملية جديدة لحراك الخزين الاستراتيجية، ألا وهي عملية الانتقال من مستوى بناء الخزين الاستراتيجية إلى مستوى المساهمة بالإمداد في السوق الدولية للبترول ، بالشكل الذي يسمح في إعادة السعر إلى قاعدة النفق السعري كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول رقم (3) يبين حركة المخزون التجاري 1996 / 1998 (10)

الدول الصناعية OCED	المعدل المتوسط نهائية كل شهر من السنوات	أمريكا الشمالية
دول منظمة التعاون الاقتصادي بما فيها أمريكا الشمالية		
2342	1996	1070
2437	1997	1121
2611	1998	1225

من الجدول رقم (3) يمكن تثبيت الملاحظتين التاليتين :

أ- زيادة في حجم حركة المخزون التجاري بمقدار 269 ألف / برميل وان هذه الزيادة تشكل 11.5 % من حركة المخزون التجاري للدول الصناعية المتطورة في عام 1996.

ب - معظم الزيادة في حجم حركة المخزون التجاري جاءت من منطقة أمريكا الشمالية ، وتحديدًا الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بلغت نسبة التغير في زيادة حركة مخزونها التجاري عام 1998 مقدار 14.5 % مقارنة ذلك بعام 1996.

ثالثا - الأزمة الآسيوية في شرق وجنوب شرق آسيا ومن ثم الأزمة الروسية لعام 1998 وامتداد آثارها السلبية إلى بقية مناطق العالم .. حيث اقترنت الأزمات المذكورة بتراجعات في حزمة واسعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية، ترتب عليها تراجع طلب دول المنطقة بإعادة تقييم لحصتها في السوق

¹⁰ (نشرة الاوبك / العدد 2 / 1999

الدولية، تبعا لتلك التراجعات السعرية الواسعة ، قفزت الظاهرة الدورية على السطح، ألا وهي ضعف الانضباط الداخلي للأوبك ، وقد تجلى ذلك بخرق حصص الإنتاج في شهر جويلية 1998 وقد ترتب على ذلك تنامي فائض العرض وانخفاض السعر عند قاعدة النفق سعري من 16.8 دولار/ للبرميل في نوفمبر 1997 إلى 11.2 دولار/ للبرميل في نوفمبر 1998 ومن ثم إلى 9.7 دولار/ للبرميل في شهر ديسمبر 1998 (*) هكذا يتضح تنامي الإمدادات وضعف الطلب العالمي على البترول ، أدى إلى بقاء مستوى المحزونات عاليا عام 1998 مقارنة بالفترات المماثلة من السنتين " 1996/ 1997 " وهو ما يدفعنا بتثبيت أهم الانعكاسات الناجمة عن ضعف السوق البترولية وتراجع الأسعار .

أ - على صعيد العوائد البترولية : حيث أدى تدهور أسعار البترول الخام، وركود الطلب العالمي على بترول دول الأوبك وتراجع إيراداتها عام 1998 إلى 76 مليار/ دولار مقابل 107 مليار / دولار عام 1997 أي بخسارة مقدارها 31 مليار / دولار.

ب- على صعيد الاستثمار في الصناعة البترولية : حيث امتد التأثير السلبي لتدهور أسعار البترول الخام ليس إلى الأوبك فقط ، بل شمل أيضا بعض آليات المراجعة لعمل الشركات البترولية العملاقة . حيث أدى تقلص هامش أرباحها من حلقة الإنتاج الخام إلى تقليص نشاطها الاستثماري ، وان التخفيضات في النفقات

(مما هو جدير بالملاحظة ، ان الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية على العراق في شهر ديسمبر 1998 ، لم يؤدي إلى قيام الأسواق العالمية للبترول بالتصحيح سعري المطلوب ، مما اضعف احتمال حدوث تعطل في الامدادات البترولية من منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثم بقاء الاسعار على حالها بسبب الكميات الفائضة في عرض البترول . / الباحث/ .

الرأسمالية التي شهدتها شركة شيفرون الأمريكية والتي تجاوزت مقدار 500 مليون / دولار عام 1999 إحدى الأمثلة الملموسة بهذا الاتجاه .

ج- ضعف الارتباط بين العرض والطلب : الجدول رقم (4) يبين العرض والطلب العالمي على البترول خلال الفترة 1996 / 1998 / مليون برميل يوميا.

الطلب	العرض	السنوات
71.7	71.9	1996
73.7	74.3	1997
74.4	75.5	1998

كما هو ملاحظ في الجدول رقم (4) حيث شهدت الفترة 1996 / 1998 زيادة في البترول المعروض عالميا بمقدار " 75.5 - 71.9 = 3.6 " مليون / ب / ي وفشل هذه الحالة تعني ضعف الارتباط بين العرض والطلب العالمي على البترول يتجلى ذلك بفائض إمدادات السوق المستمر والذي يبلغ 1.1 مليون / برميل / يوميا طبقا لأرقام عام 1998 وحدها وبالتأكيد أن إحدى المستويات التي لعبت دورا في انخفاض أسعار البترول الخام هو التبسيط المتكرر لبعض أطراف الاوبك لموضوعة حق الاوبك في الحصول على الحصة العادلة في السوق البترولية من خلال الربط آليا بين حجم احتياطياتها والدفاع عن حصتها في السوق. وبغض النظر عن الاجتهاد والنوايا ، إلا أن الموضوعية تفترض المعاينة بعمق وواقعية ، كون المهمات في القدرة عن إنجازها .

المحور الثاني : ارتفاع أسعار البترول الخام منذ عام 2000 ولحد الآن :
لقد شهدت الفترة الممتدة بين الربع الأخير عام 1999 وطيلة عام 2000 ارتفاعات في أسعار البترول الخام ، حيث وصل المتوسط السعر عام 2000 إلى 27.65 دولار للبرميل ، مقارنة بمتوسط سعري 17.47 دولار للبرميل عام 1999 . واستمر الارتفاع في أسعار البترول إلى طيلة الفترة الممتدة ما بين عام 2000 ولحد الآن ، ولقد بلغت ذروتها حينما تجاوزت عتبة الـ 52 دولار في الأسبوع الأول من أكتوبر 2004 بالنسبة للخام الأمريكي ^(*) ، بينما وصل المتوسط السعري لسلة خامات اوبك 40 دولار تقريبا للبرميل ، بالمقابل شهدت المرحلة المذكورة مجموعة من المفارقات يمكن تكثيفها كما يلي :
فائض الإمدادات والمتغير السعري ارتفاعا : الجدول التالي يوضح ذلك .
الجدول رقم (5) يبين مفارقة ارتباط العرض والطلب بالسعر / مليون / برميل / يوميا ⁽¹¹⁾.

2004	2000	1999	
82.5 شهر مارس	76.8	74.0	العرض العالمي
" " 79.9	75.6	75.3	الطلب العالمي
" 2.6 " فائض الإمدادات	(1.2) فائض الإمدادات	(1.3) عجز الإمدادات	الفائض والعجز متوسط السعر السنوي
37 " تقديري "	27.65	17.47	/ دولار
	34.13	24.08	السعر في شهر
			ديسمبر / دولار

*) لقد حصل ذلك ارتباطا بالاضطرابات في العراق والاضطرابات في نيجيريا ، والاعصار الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية . / الباحث / .

¹¹) نشرة الاوبك / العدد 7 / 2004

من الجدول رقم (5) يتضح التالي : بالرغم من فائض الإمدادات طيلة عام 2000 بمقدار 1.2 مليون / برميل / يوميا وفائض إمدادات شهر مارس 2004 كعينة بمقدار 2.6 مليون/ب/ي، إلا أن أسعار البترول واصلت ارتفاعها وبلغت ذروتها في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2004 حيث تجاوزت عتبة الـ 52 دولار للبرميل الواحد بالنسبة للخام الأمريكي ، أي بزيادة قدرها حوالي 35 دولار للبرميل الواحد مقارنة بمتوسط السعر السنوي لسلة أوبك 1999.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أسعار البترول الخام حينما هبطت عام 1998 إلى مستوى قاعدة النفق، يتضح أن المتوسط السعر لسلة خامات أوبك عام 2004 تجاوز أربعة أضعاف أسعاره عشية الهبوط السعري مستوى قاعدة النفق.

2- آلية الضغط ومبدأ السوق الحرة : تمارس الدول الصناعية المتطورة وبشكل خاص أوروبا واليابان آليات تجارية مختلفة للضغط على الدول المنتجة من أجل زيادة إنتاجها كي تنخفض أسعار البترول الخام .. والمفارقة هنا:

أ- البيانات الرسمية على مستوى وكالة الطاقة الدولية أو على مستوى إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تشير إلى العجز في إمدادات الطاقة وهو ما يتطلب موضوعيا تدخلات في حركية المخزون الاستراتيجي في البترول في الدول الصناعية لسد حاجاتها ومواجهة حالة العجز في إمداداتها من البترول بالمقابل برزت ظاهرة " المحزونات العائمة " حيث تجوب مئات الناقلات النفطية المحيطات وهي محملة بملايين الأطنان من النفط الخام تحسبا لأي طارئ وبشكل خاص

تطورات الوضع في العراق .. والمفارقة هنا عمليا لم يحصل أي تدخل لحد الآن من المحزونات العائمة للحد من الارتفاع المستمر لأسعار البترول الخام ؟!

ب- إن زيادة إنتاج البترول سواء من الأوبك أو من خارج الأوبك بطريقة ممارسة أشكال مختلفة من الضغط^(*)، تتعارض ومبدأ السوق الحرة سيما وإن الدول الصناعية المتطورة ظلت طوال فترة الثمانينات والتسعينات تفرط في الحديث عن الدور المقرر للسوق في تحديد أسعار البترول الخام !! .

3- لقد ارتفعت الأسعار طيلة عام 2000 تزامنا مع عودة أكثر من 2 مليون / برميل/ يوميا من الصادرات البترولية العراقية للسوق الدولية ، بالمقابل انهارت الأسعار عام 1998 في وقت توقفت الإمدادات العراقية من البترول عام 1998 .. ومع عملية ارتفاع أسعار البترول الخام التي بدأت مشوارها نهاية عام 1999 مطلع عام 2000 ، بدأت الأوبك اتباع سياسة تستجيب لزيادة الإنتاج ، وفي نفس الوقت الانتقال من سياسة سعر التأشير إلى سعر " النطاق سعري" الذي أعلنته الأوبك عنه ضمن حدود " 22 - 28 دولار / للبرميل " . وبالفعل فإن المعطيات الملموسة تكشف أن الأوبك نفذت فعليا قراراتها بالزيادة في الإنتاج مثلما حصل ارتفاع في أسعار بترولها^(**) .

فالارتفاع في أسعار البترول والتي شهدتها الأسواق البترولية في صيف عام 2004 ولحد الآن ، رافقها قيام الأوبك بتجاوز حصتها المقررة في السوق وذلك

^{*} الملاحظ على شكل ومضمون آليات الضغط على الدول المنتجة للبترول متباينة ، فبينما تكتفي أوروبا باستخدام سياسات تجارية مختلفة للضغط ، بالمقابل تصعد الولايات المتحدة الأمريكية آليات الضغط إلى مستوى الضغوط السياسية والتدخلات العسكرية . / الباحث / .

^{**} آخر قرار للأوبك في اجتماع سبتمبر 2004 تضمن زيادة في إنتاج بلدانها بمقدار 1 مليون / برميل / يوميا ابتداء من أول نوفمبر 2004 . / الباحث / .

بقيامها بالإنتاج بحدود طاقتها القصوى بالرغم من عملية التآكل في السعر
الأسمي لبترولها ، حيث فقد سعر الدولار حاليا أمام العملات العالمية الرئيسية
أكثر من 20 % حسب عروض البورصات الدولية في شهر أوت 2004 .
والجدولين (6) ، (7) يوضحان ذلك.

الجدول رقم (6) يبين ديناميكية السعر / سلة أوبك ومؤشر الإمدادات /
عالميا في الفترة ما بين 2000/2004 (12) .

السنة	فائض الامدادات عالميا مليون / برميل / يوميا	متوسط الاسعار الفورية لسلة أوبك / دولار امريكي / للبرميل
2000	1.2	27.6
2001	0.5	23.1
2002	0.1	24.3
2003	07	28.2
2004	2.6	* 37

الجدول رقم (7) يبين تصحيح الأسعار الرسمية لبترول أوبك بأسعار 197 (13).

السنة	السعر الرسمي بدولار السنة	سعر التصحيح بدولار 1973
1973	3.05	3.05
2000	27.67	7.59
2004	37	8.13

¹² - جريدة الفجر الجزائرية 2001/05/17

- نشرة الاوابك العدد 5 / 2004

* متوسط السعر لعام 2004 محسوب بشكل تقديري وكذلك بالنسبة لفائض الامدادات لعام 2004

¹³ (البيانات تم اعدادها من قبل الباحث ، تباعا لقياس عمليات التضخم والتآكل في قيمة الدولار للفترة 1973 /

من الجدولين السابقين رقم (6)، (7) حيث يكشفان وبشكل كاف على حقيقتين

هامتين

(1) أن وضع السلعة البترولية ظل على الدوام يقدم مثالا واضحا على الأثر المحدود لقانون العرض والطلب في تشكل الأسعار العالمية للبترول الخام والمنتجات البترولية .

(2) ملاحظة التآكل الواسع الذي يصيب السعر الاسمي للبترول عند تعديله لسنه الأساس بفعل الآثار القوية للتضخم الدولارى أثارها في انخفاض القوة الشرائية للأسعار الاسمية عند تصحيحها . والملاحظ طبقا لقرارات اجتماع اوبك / سبتمبر 2004 سيزداد انتاج الاوبك بمقدار 1 مليون / برميل / يوميا ابتداء من أول نوفمبر 2004 وان الإنتاج الفعلي أعلى من ذلك ، وان الطاقة الإنتاجية الحالية للآوبك هي في اعلى مستوياتها ، وموضوعيا إن كمية الزيادة سوف لا تؤثر جديا على أسعار البترول .. فالأسعار على المستوى المنظور ستتأثر بمؤشرات محددة :

أ- إنتاج البترول في العراق ارتباطا في الأوضاع السائدة حاليا.

ب- تطورات الوضع على الساحة الفلسطينية .

من هذه الملاحظات الأساسية ، يكون ضروريا البحث عن منظور أعمق في تحليل وتفسير المستويات المختلفة لارتفاع أسعار البترول الخام طيلة الفترة الممتدة ما بين عام 2000 / 2004 ، وهو ما يدفعنا للتوقف عند الخارطة الجغرافية للبترول عالميا والاستراتيجية الأمريكية للطاقة .

المحور الثالث : الخارطة الجغرافية للبترول عالميا والاستراتيجية الامريكية للطاقة من الملفات السرية التي صارت شيء من الذاكرة البترولية ، إن شاه إيران في عام 1974 ، حين سألته أحد وزراء البترول العرب في تلك الفترة " لماذا انتم مندفعين لرفع أسعار البترول ". أجابه شاه إيران " اذهبوا واسألوا هنري كيسنجر " وهو يخبركم لماذا السياسة الامريكية ذات ميل لرفع الأسعار " ** مضمون هذه العبارة ذات دلالة هامة لكونها تقترب من موضوعات هذا المحور وهو ما يتطلب المعالجة على مستويين تتداخل فيهما آليات النفوذ أثارها على الاستقطابات الجديدة .

المستوى الأول : الخارطة الجغرافية لبترول العالم : بهذا الصدد وبغض النظر عن الجانب النوعي من المعلومات حول جغرافية البترول ، إلا أن الأكيد والذي تشترك فيه جميع الدوائر المعنية بالدراسات البترولية هو التالي :

أولا - إن منطقة الشرق الأوسط وروسيا بما فيها منطقة حوض بحر قزوين هي المناطق الرئيسية المقررة في الجغرافية الاقتصادية ، للبترول على الصعيد العالمي سواء على مستوى الاحتياطيات أو الإنتاج ، والأفكار الملموسة بهذا الاتجاه يمكن توضيحها كالتالي : إن احتياطيات الشرق الأوسط وحدها تتجاوز 65 % من احتياطيات نفط العالم ، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن احتياطيات المملكة العربية السعودية بلغت 262 مليار برميل وإن احتياطيات العراق من

(هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة ، وهو خبير استراتيجي معروف ، أنشأ وكالة الطاقة الدولية عام 1974 . / الباحث .

(جدير بالتنويه هناك كتاب صدر حديثا لبروفيسور " وليم انطاك " تحت عنوان " قرن من الحروب Accentury Of war " وهو يتحدث بهذا الاتجاه عن الارتباط الشديد بين الاستراتيجية الامريكية للطاقة والاستراتيجية الامريكية العامة في اطار العلاقات الدولية ، وإن هذه الملاحظة ليست نوعا من الترف في استذكار اوراق التاريخ بقدر ما هي اشارة هامة لملامح الاستراتيجية الامريكية العامة وفي مجال الطاقة تحديدا . / الباحث .

الراجح أنها تتجاوز الأرقام الحالية والبالغة 115 مليار/ برميل^{***}، والميزة الجيوبوليتيكية للاحتياجات البترولية الايرانية، بفعل تواجد هذه الاحتياطيات في الجنوب " منطقة الخليج العربي"، واحتياطيات في الشمال " منطقة بحر قزوين" وإذا أضفنا لهذه الحركية بعض الإضافات الممكنة من دول الخليج الأخرى، عندها يكون تقدير احتياطيات منطقة الشرق الأوسط من البترول على الصعيد العالمي بحوالي 70 % أمرا واقعا ومقبولا على المستوى المنظور، ومن جهة أخرى وطبقا لتقديرات المساحة الجيولوجية الامريكية Geological survey Us فإن احتياطيات مجموعة دول الاتحاد السوفيتي سابقا بلغت 137 مليار / برميل وهي تشكل 14.3 % من الاحتياطي العالمي من البترول الخام.

بهذا المعنى فإن احتياطيات الشرق الأوسط وروسيا مضافا لها مجموعة دول منطقة بحر قزوين تشكلان 84.3 %* من الاحتياطي العالمي من البترول الخام. وفي زاوية الغاز الطبيعي فإن احتياطيات روسيا ودول منطقة بحر قزوين تشكل أكثر من 36.2 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي. وطبقا لأرقام 2001، إن احتياطيات روسيا وحدها تتجاوز 30 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وإن احتياطيات آسran تشكل 14.8 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، بينما تشكل احتياطيات منطقة الشرق الأوسط 36.1 % من الاحتياطي العالمي. ومن هنا تحديدا فإن منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران مضافا إليها

" (مما هو جدير بالملاحظة ان العراق هو أول بلد في العالم من حيث حقوله البترولية العملاقة غير المستثمرة وهناك 26 حفلا عملاقا جدا تشكل القاعدة لمستقبل الصناعة البترولية في هذا البلد. / الباحث/.

(د - حسين عبد الله / البترول العربي / دار النهضة العربية / القاهرة 2003، ص 462.

روسيا بما فيها دول الاتحاد السوفييتي سابقا تشكل حول 87 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي طبقا لمعطيات عام 2001 ** وهو ما يسمح بالقول أن منطقة الشرق الأوسط مضافا إليها روسيا ودول بحر قزوين ستوليان بشكل رئيسي سد فجوة العجز في الإمدادات البترولية ، ومن هنا تحديدًا فهي مطالبة بتوسيع طاقاتها الإنتاجية .

ثانيا - الظهور الجديد لأفريقيا : الخرائط الأولية لجغرافية اقتصاديات البترول تؤكد من اكتشافات معتبرة للبترول في الكثير من مناطق افريقيا " أنغولا، السودان، تشاد *** الخ " بالإضافة إلى نيجيريا باعتبارها من الاربك أصلا .
ثالثا - نطاق أمريكا اللاتينية : لا توجد مؤشرات ملموسة في اكتشافات معتبرة في أمريكا اللاتينية ، وتبقى الملاحظات الإيجابية بهذا الاتجاه محدودة ، منها مثلا :

- ما أعلنته الشركة الوطنية لنفط فنزويلا ، اكتشاف حقول نفطية تحوي أكثر من 3 مليار/ برميل . كما أن هناك إمكانات لتصدير الغاز .
- أما في أمريكا الوسطى ، فهناك المكسيك التي يصنف احتياطها العالمية في المرتبة الـ 11 على صعيد النفط ، وهي تحاول الإنتاج في قطاع الغاز .
- انطلقت البيرو في حملة للتنقيب عن البترول .

** (المصدر السابق ، ص 463 .

*** (مما هو جدير بالملاحظة ان شركات " توتال BP " اكسون ، موبيل ، تكساكو " تستثمر ما يقارب 20 مليار/ دولار في انغولا لتطوير انتاج 2 مليون / ب / ي منذ الان وحتى 5 سنوات . ومازالت التوقعات باكتشاف المزيد من الطاقة ، وبنفس الاتجاه فإن اتفاقات السودان نهاية عام 2003 تشير بأن حقول نفط الجنوب يمكن استثمارها بعد توقف الحرب .. الخ . / الباحث/ .

رابعاً - الصين : مهما قيل عن إمكانات الصين لاكتشاف احتياطات بترولية فإنه عملياً باستثناء نفط كسينجيانغ ونفط خليج بوهاي في شرق بحر الصين ، فإن حظوظ الصين بامتلاك احتياطات بترولية أخرى تبدو ضعيفة .

خامساً - الولايات المتحدة الأمريكية : من جهة لا تتعدى احتياطاتها من النفط الخام حدود 22 مليار/برميل ، وهي بذلك تأتي في المرتبة العاشرة عالمياً، ومن جهة أخرى ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منتجاً متوسطاً للنفط واكبر مستهلك له على الصعيد العالمي .

ولقد ارتفع الاستهلاك المحلي للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية من 17 مليون/ب/ي عام 1980 إلى 19.6 مليون/ب/ي عام 2001 ، بالمقابل انخفض الإنتاج المحلي خلال الفترة المذكورة من 11 مليون/ب/ي إلى 7.7 مليون/ب/ي ولذلك اتسعت فجوة العجز في احتياجاتها البترولية إلى 60% .
لننتقل إلى رؤى الإمدادات البترولية على المستوى المنظور والاستراتيجي والمناطق المرتبطة بها من خلال التالي :

(1) معظم الدراسات المتاحة بما فيها توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حسب تقريرها الأخير " International Energy out look 2004 " ، ان استهلاك الطاقة قد يتصاعد حجمه وان الطلب على البترول سينمو بمعدل 2 % سنوياً خلال الفترة " 2000 - 2020 " حيث سيرتفع استهلاك البترول الخام من 72 مليون /ب/ي عام 2000 إلى نحو 115 مليون/ب/ي عام 2020 ، وهو ما يزيد بنحو 39 مليون/ب/ي أو ما يعادل 53 % .

(2) سيكون هناك نمو متزايد لاستهلاك الطاقة في الدول النامية وعلى

الأخص في آسيا وبشكل مميز في الصين والهند ، ارتباطا بذلك سيتصاعد نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي CDP بنسبة 5.1 % كمعدل سنوي خلال العشرين سنة القادمة ، في الوقت الذي سينمو معدل الناتج الإجمالي العالمي بحدود 3 % سنويا خلال فترة التوقعات .

(3) في ظل معدلات الإنتاج والطاقات الإنتاجية الحالية من جهة ومؤشرات نمو الاستهلاك العالمي من الطاقة على المستوى الاستراتيجي ، ستتجاوز فجوة العجز في الإمدادات البترولية للسوق العالمي عتبة الـ 40 مليون/ب/ي / يوميا، وان الجزء الأكبر منها تمثل احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبدرجة أقل تمثل احتياجات المثلث الآسيوي = اليابان، الصين، الهند "

(4) في إطار المعايير السابقة لخارطة جغرافية البترول ، يمكن التأكيد على التالي: لا يوجد سوى اوبك وبترول منطقة بحر قزوين يمكن لهما زيادة طاقتهما الإنتاجية إلى مستويات مرتفعة على المستوى الاستراتيجي .

فالأوبك على سبيل المثال ، يمكن أن ترتفع طاقتها الإنتاجية الحالية والبالغة 35 مليون برميل/ يوميا إلى حوالي 60 مليون/ب/ي في نهاية الربع الأول من القرن الحالي ، حيث إن بعض دولها لديه إمكانات أكيدة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية " السعودية ، العراق ، إيران، الكويت الإمارات ، فنزويلا " بهذا المعنى فإن الأوبك بشكل أساسي ومنطقة بحر قزوين بدرجة أقل ستوليان مهمة إمدادات المجموعة الصناعية بالبترول إلا أن العملية في الجانب الآخر وطبقا لما جاء في تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام 2004 السابق الذكر، إن الاستثمارات

المالية الإجمالية في مجال صناعة النفط والغاز خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 / 2024 حوالي 6000 مليار دولار نصفها تحتاجه صناعة النفط والنصف الآخر لصناعة الغاز، وإن صناعة النفط والغاز في الدول العربية حسب تقدير الاوبك تحتاج ما لا يقل عن سدس حجم الاستثمارات العالمية أي حوالي 1000 مليار دولار⁽¹⁴⁾. تباعا لهذا المستوى من الحقائق المنظورة والاستراتيجية في خارطة الجغرافية للبترول .. لابد من التوقف عند المستوى الثاني ألا وهو الاستراتيجية الأمريكية للطاقة .

المستوى الثاني : الاستراتيجية الأمريكية للطاقة : ولغرض تأصيل معايير معمقة للاستراتيجية الأمريكية للطاقة لكونها تستحق المزيد من الاهتمام باعتبارها الآلية الأساسية الرافعة للإستراتيجية الأمريكية العامة ينبغي التأشير على قضيتين هامتين:

القضية الأولى : الجديد في مسح المناطق الدولية :
الملف الصيني : إذا صحت التقديرات المستقبلية حول ضعف احتمال اكتشاف احتياطات بترولية معتبر في الصين من جهة ، وإذا صحت معظم التقديرات حول إمكانية أن يحصل تحول حاد في استيراد الصين من النفط الخام ، يمكن أن يتحول من 1.8 مليون/ب/ي حاليا إلى 10 مليون/ب/ي من الآن وحتى 15 سنة ارتباطا بمؤشرات نموها الاقتصادي المرتفع . بهذا المعنى فإن الصين في خارطة الجغرافية لمستوردي البترول العالمي ستصبح المستورد الأول في العالم من البترول الخام. من هنا تحديدا فإن راسمي السياسة الاقتصادية للصين

¹⁴ (نشرة الاوبك العدد 2004/2

يؤكدون حاليا كون ديناميكية الاقتصاد الصيني واستمرارية معدلات النمو المرتفعة تتوقف إلى حد بعيد على انتهاء سياسة اقتصادية خارجية تسمح بضمان التزود بالبتروول . وكما يبدو بهذا الاتجاه ، إن القيادة الصينية حللت تماما الاستراتيجية الأمريكية العامة وتحديدًا في مجال الطاقة .. بمعنى أن راسمي السياسة الصينية شعروا بانفراج ذو شقين ، بري وبحري . على الصعيد البري يتضح في بروتوكولات تعاون بكين / موسكو وبشكل خاص في مجال الطاقة ، حيث من المحتمل ان تصبح روسيا الممون الرئيسي للطاقة للصين . وعلى الصعيد البحري بدأت الصين في التجهيز بأسطول بحري يجوب أعالي البحار قادر على ضمان سلامة الإمدادات اختطاف الفرص المتاحة والحضور المستمر في المجال البحري وفرض سيادة صينية جنوب بحر الصين على جزر سبراكي ، . إلا انه في الجانب الآخر ، فان الاستراتيجية الأمريكية للطاقة ، أصبحت على قناعة واسعة ، كون إيقاف الزحف الاقتصادي للصين وتفكيكها يتطلب عمل استراتيجي خارجي وليس داخلي ، ويمكن القول تكتيفا بهذا المجال، إن ما نفذته الاستراتيجية الأمريكية في العراق في إحدى مستوياته الهامة يدخل في إطار العمل الاستراتيجي الخارجي لإيقاف الزحف الاقتصادي للصين ومن هنا يمكن ملاحظة مدى اهتمام بكين بالدول البترولية ، وقد تجلّى ذلك في الجولة الأخيرة " خلال عام 2004 " للرئيس الصيني في بعض بلدان القارة الإفريقية .

الملف الياباني : بلا شك أن اليابان بحاجة ماسة للبتروول الآن وفي المستقبل، وهي بذلك تحاول تطوير استثماراتها البترولية الدولية من روسيا إلى أمريكا اللاتينية، وان المشروع الروسي " سخالين 2 " الذي يكلف 12 مليار دولار من الاستثمارات

الهامة في مجال الطاقة والذي سيجعل من روسيا مصدرا للغاز الطبيعي المميع واول ممون لليابان بهذا الغاز حتى عام 2030 على اساس عقد وقع مع شركة طوكيو غاز .

الملف الروسي : كما يتضح ان الملف الروسي في مجال الطاقة متعدد الجبهات " اوروبا ، آسيا ، أمريكا " وكما يبدو أن الاستراتيجية الأمريكية للطاقة على دراية كافية بذلك ، ولديها تعاونات متعددة مع روسيا في مجال الطاقة ، باعتبار أن روسيا قطبا بتروليا لا يمكن ان تتجاوزه حسابات الاستراتيجية الأمريكية للطاقة .

الملف الهندي : وضع الهند بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية للطاقة يكتسي أهمية معتبرة باعتبارها أحد أضلاع مثلث الحزام الآسيوي الرئيسي " اليابان ، الصين ، الهند " الذي لا يبتعد عن المجال الروسي من جهة ، ومنطقة الخليج العربي من جهة أخرى والهند اليوم تستورد ما يزيد على 60 % من احتياجاتها البترولية وان معدل استيرادها في العام لغاية 2020 سيبلغ 80 % من احتياجاتها حسب وتيرة الاستهلاك الحالية .. وبسبب هذه العجز المتوقع فإنها تنتهج ومنذ سنتين سياسة بترولية ذات ثلاث مستويات :

- تقديم عروض أسعار دولية لعمليات التنقيب
- إنشاء احتياطات استراتيجية .
- الدخول في شراكات مع روسيا لتنويع مصادر تموينها .

(كمثل على ذلك مصفاة مورمانسك لتصدير نفط سيبيريا على السوق الأمريكية وثمة مشاريع لنقل النفط عبر محور تمتد من بحر قزوين إلى البحر الأسود ليصل باكو - ليصل باكو - نوفوروسك عن طريق غروزي .. ومن هنا تحديدا نلاحظ الاستراتيجية الأمريكية للطاقة أهمية الشيشان وداغستان الاستراتيجية اللازمة لنفط بحر قزوين . / الباحث .

هذه المناطق الساخنة في حركية إمدادات البترول واستهلاكه هي التي دفعت الاستراتيجية الأمريكية العامة في أكتوبر 2002 بإنشاء قيادة جغرافية " يو . أس . سنتركوم" تغطي وسط آسيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان والقرن الإفريقي .

وليس هناك ما يجمع هذه المناطق ويدخل في دائرة السلع الأكثر أهمية غير البترول ، من وسط آسيا حتى الصومال .. والعراق يقع في قلب هذه المجموعة الجغرافية الاقتصادية تماما .

القضية الثانية : الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للطاقة في منظور النفق السعري : ارتباطا في حدود نطاق العلاقات الأمريكية - الأوروبية من جهة ، وتفصيل المفردات الجغرافية للقضية الأولى السابقة الذكر ، يمكن ملاحظة آليات عمل الاستراتيجية الأمريكية للطاقة في المجالين السابقين كالتالي :
أولا في المجال الأوروبي : منذ مطلع تسعينات القرن العشرين والاستراتيجية الأمريكية العامة تعمل وبشكل مكثف على تكييف مستويات عمل دولي مختلفة من أجل:

(1) إيقاف إمكانية تحول أوروبا إلى قوة متفوقة أو موازية للولايات المتحدة الأمريكية .

(2) تحسين وضع مبيعاتها من السلع الاستراتيجية ، وغالبا ما تكون المشكلات الإقليمية والاضطرابات الداخلية في الدول المتخلفة عاملا مشجعا بهذا الاتجاه ، سيما وان معظم دول الاوبك بهذا القدر أو ذلك تعاني من المشكلات الداخلية والإقليمية. بهذا المعنى فان ارتفاع أسعار البترول الخام يكون مدخلا

مناسبا وفعالا لمستويات العمل التكيفي المطلوب من الاستراتيجية الامريكية في مجال الطاقة .. ولتوضيح ذلك :

- من حيث المبدأ ، أن وكالة الطاقة الدولية ، منذ إنشائها في السبعينات وهي تعمل على ان تبقى أسعار البترول الخام تتحرك في حدود النفق سعري ، إلا أن الاستراتيجية الامريكية للطاقة عموما تتحرك في حسابات الاستراتيجية الامريكية العامة لابقاء السعر في قاعدة النفق ولمدة غير قليلة أو سحبه ارتفاعا باتجاه سقف النفق أحيانا تباعا للمصالح الاستراتيجية الامريكية .. وما حصل منذ عام 2000 ولحد الآن هو عملية خروج لسعر البترول من قاعدة النفق باتجاه مستويات عليا غير معهودة تجاوزت سقف النفق السعري في سبتمبر وأكتوبر عام 2004 ، حين بلغت أسعار بترول الخام الامريكي عتبة الـ 52 دولار/ للبرميل.

والسؤال في الزاوية الاوروبية : لماذا حصل هذا الخروج من النفق السعري طيلة السنوات الخمس الماضية ولحد الان .. وماذا يهدف تحديدا من وراء العلاقات الأمريكية - أوروبية ، مازال المجال أوروبي هو المعني بهذا الخصوص .. وكمساهمة في تأصيل ذلك نوضح التالي :

أ- إن الاستراتيجية الأمريكية تراقب جيدا منذ مطلع التسعينات ثمة ضحوة أوروبية لموضوعه المصالح ولو متأخرة ، إلا أنها تعني بداية عمل أوروبي جديد يترتب عليه اختراقات أوروبية للمصالح مثل هذا المسعى لاختراقات أوروبية للمناطق ، يمكن أن ينجم عنه موقعا أوروبيا متفوقا أو على ألاق موازيا لموقع الولايات المتحدة الأمريكية في جهة المصالح الدولية والهيمنة الكونية ، ولأجل تقويض هذا الدور ، لا بد من شروع الاستراتيجية الأمريكية العامة بعمليات تكيف

دولي يسمح لها بإعاقات مستمرة ، يمكن لها أن تؤثر سلبيا على الميل الأوروبي لاختراق المناطق بمعناه الواسع والضيق . ولتقريب مستويات التجريد السابق من الجانب الملموس في الاستراتيجية الأمريكية للطاقة ، لا بد من تثبيت التالي :

(1) الولايات المتحدة الأمريكية تعي جيدا قيمة العوائد والدخول التي تدرها الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول الأوروبية على الطاقة .

(2) الولايات المتحدة الأمريكية تعي جيدا أن المستهلك النهائي الأوروبي مازال غير متضررا كثيرا من ضريبة الطاقة بالرغم من تزايد حجمها بسبب التدني الحاد في أسعار البترول الخام طيلة الفترة السابقة ، وكذلك المنتجين والصناعات الوسيطة والفروع الاقتصادية الأخرى داخل أوروبا غير متضررين بالشكل الذي يثير قلقهم كطرف في العملية الاقتصادية الدولية لسلعة البترول ، إذ مازالت التكاليف الرخيصة للبترول الخام تغطي الجانب السلبي في ثقل العبء الضريبي .

(3) الولايات المتحدة الأمريكية تعي جيدا أن إعادة تكلفة السلع الأوروبية إلى وضعها الطبيعي سواء داخل أوروبا أو خارجها يتطلب إعادة سعر البترول إلى وضعه الطبيعي ارتفاعا ، وإذا ما تحقق ذلك سيتشكل التالي :

أ- ميل واضح بارتفاع تكاليف المنتجات النهائية والوسيط على مستوى الاقتصادات الأوروبية ولكافة الفروع.. وبالتأكيد سينعكس ذلك سلبيا على أوضاع ومكانة المنتجين الأوروبيين من حيث أسعار وقيمة مبيعاتهم في الأسواق الدولية ، ومن ثم الضغط على القاعدة المادية لأرباحهم الصافية ، وقد تدفع هذه الحالة في

بعض مستوياتها لتخفيض ضريبة الطاقة بنسبة معتبرة ، وبالتالي فقدان خزائن الدول الأوروبية أتحدى مصادر التمويل الهامة والغير مكلفة عند التحصيل .
ب- الميل الواضح لانخفاض القاعدة المادية للأرباح الصافية سيترتب عليه التالي :

- ضعف المرونة في القدرة الشرائية للفرد.
 - تراجع في مؤشرات اقتصادية رئيسية " الناتج المحلي الإجمالي ، الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات ، معدلات النمو الاقتصادي .. الخ "
 - تراجع القدرة التنافسية لأوروبا سواء في مناطقها التقليدية ، أو في المناطق التي تسعى للتوسع فيها .
- بهذا المعنى تحديدا يمكن فهم حدود المسعى الأمريكي في إطار الاستراتيجية الراهنة للطاقة بإبقاء سعر البترول في المستويات العليا من سقف النفق أو ربما إخراجه من سقف النفق في بعض الأحيان كما هو حاصل الآن . ويهدف المسعى الأمريكي بالدرجة الأساسية تحجيم الدور الأوروبي اقتصاديا أكثر مما يهدف إلى إعادة سعر البترول الخام الى وضعه الطبيعي .
- ثانيا : في مجال جغرافية مناطق الإنتاج والاستهلاك الجديدة : يمكن تكثيف الملاحظات التالية :

(1) في إطار الطاقات الإنتاجية الحالية للبترول الخام فان فجوة العجز في إمدادات البترول الخام عالميا على المستوى المنظور والاستراتيجي امراً واقعاً وبنسبة معتبرة ، قدرتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية " International Energy Outlook 2004 " (15) والكثير من خبراء الطاقة

بحوالي 40 مليون/ب/ي بحلول 2020.

(2) إن حل إشكالية فجوة العجز في إمدادات البترول الخام للسوق العالمية أمرا متاحا أيضا ، إذا ما تم التوسع في الطاقات الإنتاجية الحالية ، سيما وإن جغرافية البترول تؤكد على الثقل المميز للاحتياطيات المؤكدة من البترول الخام بشكل خاص في مجموعتي " الاوبك " ، روسيا ومنطقة بحر قزوين " ، وهو ما يتطلب مساهمة جادة من الدول الصناعية المتطورة وشركاتها البترولية العملاقة باتجاه تمويل احتياجات استثمارات صناعة النفط والغاز عالميا والمقدرة حوالي 6000 مليار دولار.

(3) إن مراجعة تاريخية للاستراتيجية الأمريكية العامة تسمح بملاحظة أن فكرة الاقتراب من الأحزمة البترولية ومن ثم اختراقها فكرة ليست جديدة ، ولم تأتي بالصدفة ، بل بتخطيط مسبق حينما أعلن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في عام 1980 على ضرورة أن تصبح منطقة الخليج ، منطقة نفوذ أمريكي وهو ما عرف " بمبدأ كارتر " فيما بعد . ولقد مهد مبدأ كارتر الطريق باتجاه الحضور الواسع في منطقة الخليج " منطقة الحزام البترولي " من خلال مجموعة من الخطوات التي نفذتها السياسة الأمريكية للاقتراب ومن ثم اختراق المنطقة : (1) إنشاء قوة الانتشار السريع (2) إنشاء القيادة المركزية (3) حرب الخليج الثانية (4) الحرب على أفغانستان (5) احتلال العراق . وعلى المستوى الأفريقي التدخلات الأمريكية الواسعة وبشكل خاص في منطقة الحزام البترولي لغرب إفريقيا .

بهذا المعنى يمكن التأشير على التالي:

(1) - الصين محاصرة بهيمنة أمريكية واسعة لبتترول " حزام منطقة الخليج " " حزام منطقة بحر قزوين " ، مما يسهل مقدرة الاستراتيجية الأمريكية للطاقة على المساهمة في تفكيك قوة الزحف الاقتصادي للصين عالميا ، سيما وان أمددتها الداخلية الحالية والمستقبلية من الطاقة تؤكد على أهمية العامل الخارجي في إمداداتها البترولية ، إذا ما أريد لمكانتها الاقتصادية الاستمرار في القوة والنمو . ونفس الشيء لحدود بعيدة مماثلة يمكن إسقاط الحالة على الهند .

(2) - الحالة اليابانية : بغرض النظر عن تعدد مستويات الاستثمار الطاقوي لليابان خارجيا ، وبغض النظر عن القوة الاقتصادية المميزة لليابان وميلها الملموس لتوسيع دائرة استقلالية قراراتها وفي الزاوية الاقتصادية تحيدا من منطلق الاستفادة من الظروف الجديدة التي تتسم بانتهاء الحرب والميل لتعدد القطبية القارية ، إلا أن انطباع الهيمنة الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأمريكية على خارطة الكونية من جهة والحضور الأمريكي في خارطة الجغرافيا الاقتصادية الجديدة ، وتحديدًا عبر المستويات المتعددة للاحزمة البترولية ، يجعل من مقدرة اليابان محدودة في ضمان إمدادات بترولية بما يتلائم مع استراتيجيتها الاقتصادية من دون إشارات ضوء أخضر من الاستراتيجية الأمريكية للطاقة .. ومن الراجح على المستوى الاستراتيجي ، ان الضوء الأخضر للاستراتيجية الأمريكية للطاقة سيكون خافتا من زاوية ضمان إمدادات بترولية لليابان.

بمعنى أن الاستراتيجية الأمريكية للطاقة تعددت احزمتها البترولية خارج مجالها الجغرافي الإقليمي " حزام منطقة الخليج ، حزام بحر قزوين ، حزام غرب

إفريقيا " . تباعا لمعطيات الخارطة الجغرافية للبتروول ووضع الاستراتيجية الأمريكية للطاقة في إطار هيمنة كونية قطبية المركز الواحد يكون مفهوما حينما يقال أن الارتفاع الحالي والمستقبلي لأسعار البترول المستفيد الأول منها هو الولايات المتحدة الأمريكية .. قد يطرح التساؤل التالي : كيف يمكن فهم ارتفاع أسعار البترول الخام يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وهي الآن أصبحت تعاني من فجوة عجز " الإنتاج المحلي - الاستهلاك المحلي " ، فالاستهلاك المحلي تحول من 17 مليون/ب/ي عام 1980 إلى 19.6 مليون/ب/ي عام 2001 ، بالمقابل انخفض الإنتاج المحلي من " 11 إلى 7.7 مليون/ب/ي " لنفس الفترة . بهذا اتسعت فجوة العجز من 6 إلى 12 مليون/ب/ي وكنسبة مئوية فإن فجوة العجز ارتفعت من 36 % إلى 60 % من احتياجاتها البترولية . بهذا المعنى فإن استمرار ارتفاع أسعار البترول الخام واستمرار تصاعد فجوة عجز الإمدادات الداخلية من البترول ، معناه تصعيد كبير لقيمة فاتورة الواردات الأمريكية من البترول ، وبالتأكيد سيلقي ظلالة سلبيا على ميزان المدفوعات الأمريكي وعلى مؤشرات اقتصادية عديدة - سيما تتوقع الكثير من الدراسات أن يرتفع استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من البترول إلى 26 مليون/ب/ي بحلول عام 2020 ، بالمقابل لا يتجاوز إنتاجها المحلي عتبة الـ 9 مليون/ب/ي بحلول عام 2020 بهذا المعنى فإن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الاستيراد يمكن أن يرتفع من 12 مليون/ب/ي إلى 17 مليون/ب/ي وكنسبة مئوية فإن وارداتها من البترول الخام ستشكل 65 % من احتياجاتها البترولية.

وإذا ما تركت الأسعار ان ترتفع في حدود قد تتجاوز سقف النفق السعري ولمدة طويلة، عندها من غير المستبعد أن تتضاعف قيمة فاتورة الواردات الأمريكية من البترول الخام في حدود " أربعة - خمسة " أضعاف القيمة الحالية لفاتورة وارداتها البترولية سنويا. إلا انه من وجهة نظرنا ، بغض النظر عن كون الأحزمة البترولية المتعددة في إطار الحضور الأمريكي الواسع أمرا واقعا ، إلا ان العملية كما يبدو مبالغ فيها حيث لا يوجد ما يدل بشكل كافٍ ، كون الاستراتيجية الأمريكية للطاقة لديها معطيات أكيدة حول منطقتي " حزام بحر قزوين " " حزام غرب إفريقيا " لحد الآن على الأقل ، وهو ما يتطلب الإشارة على ثلاث ملاحظات هامة بهذه الاتجاه :

الملاحظة الأولى : لحد الان مازالت الامكانية غير أكيدة في معرفة كمية الاحتياطيات من البترول الخام في منطقة بحر قزوين ومنطقة غرب افريقيا ، على عكس الوضع في منطقة الخليج العربي والتي تقدر بحوالي 671 مليار / برميل ، أي 65 % من الاحتياطي العالمي تقريبا .

الملاحظة الثانية : ارتفاع تكاليف الاستخراج والشحن الى الولايات المتحدة الأمريكية من منطقتي بحر قزوين وغرب إفريقيا ، ففي الوقت الذي تكلف استخراج البترول العراقي أقل من دولارين ، فإن التكلفة المماثلة لبترول بحر قزوين يمكن ان تتجاوز الـ 10 دولار امريكي ، ونفس الشيء يمكن ان يقال عن تكلفة بترول منطقة غرب أفريقيا .

الملاحظة الثالثة : اذا نظرنا للعملية برمتها من زاوية تعدد الفضاءات القارية للاقتصاد العالمي وما قد يترتب عليها من آثار تراجعية في نزوع الاستراتيجية الأمريكية للطاقة وحضورها المستقبلي .

ومن هنا تحديدا يكون مشروعا حينما يقال ان الاحتلال الامريكي للعراق يمكن له أن يدخل كمستوى من مستويات خيارات الاستراتيجية للطاقة .

الخيار الأول : تغطية احتياجاتها من الإمدادات البترولية طبقا لمعطيات الاكتشافات الجديدة في منطقة بحر قزوين ومنطقة غرب افريقيا بغض النظر عن الأعباء والعراقيل المتصلة بالتكاليف والجودة .
الخيار الثاني : احتلال العراق والاستيلاء على ثاني اكبر احتياطي بترولي في العالم من جهة ، و اقل تكلفة استخراجية في العالم من جهة ثانية ، وحضور واسع للحقول البترولية العملاقة غير المستخدمة من جهة ثالثة ، ومميزات الجودة والموقع الجغرافي من جهة رابعة .

بهذا المعنى يكون مفهوما ، بأن الاستراتيجية الامريكية فضلت الخيار الثاني للحيلولة دون اختراقات قطبية قد تنافسها على هذه المناطق .
مَنْ المتضرر من ارتفاع أسعار البترول الخام على المستوى المنظور والاستراتيجي و مَنْ المستفيد ؟ !! .

إذا نظرنا للعملية كونها محدودة الرؤيا يمكن التأشير جغرافيا على ثقل الضرر الناجم من ارتفاع الأسعار لحدود سقف النفق السعري أو خارجه :
(1) الولايات المتحدة الأمريكية (2) الدول الصناعية المتطورة وتشمل بالدرجة الأساسية أوروبا واليابان " (3) بعض الدول النامية وبشكل خاص " الصين ، الهند ، وبعض دول جنوب شرق آسيا " وبعض دول امريكا اللاتينية .
(4) معظم الدول المتخلفة غير البترولية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بالمقابل فإن جغرافية المناطق المستفيدة من ارتفاع أسعار البترول الخام تظل محصورة في دول الأحزمة البترولية المحدودة . من هنا فأن الظاهر على السطح

في جغرافية المخاطر ، يظهر وكأن الأحزمة البترولية مسؤولة بشكل كبير عن خطر كبير يمكن ان يحصل في الاقتصاد العالمي!!، باعتبار أن الآثار المباشرة لارتفاع أسعار البترول الخام ، تلقي بظلالها على القوى الرئيسية للاقتصاد العالمي المتمثلة " بالولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، اليابان " إلا أن الأمر مختلف إذا ما تم النظر إليه من زاوية تشبيك الارتباط بين مفردات الاستراتيجية الأمريكية للطاقة و آثار حضورها في الجغرافية البترولية الجديدة، ولتوضيح ذلك :

(1) إن الولايات المتحدة الأمريكية بفضل حضورها الميداني الواسع في الأحزمة البترولية المتعددة ، وفي الزاوية الاقتصادية ستكون شركاتها البترولية العملاقة هي المستفيد الأول من ارتفاع أسعار البترول الخام . وإن القاعدة المادية لأرباحها الصافية من عملياتها في مناطق الأحزمة البترولية في هذه الحالة تفوق كثير جدا فرق تأثير ارتفاع أسعار البترول الخام الملاحظ على قيمة فائز و إرداتها من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار بترول وإرداتها يمكن اعتباره ارتفاعاً وهمياً إذا ما نظر لذلك من زاوية الحضور الواسع في السلسلة البترولية ، ومن زاوية أخرى إمكانية توزيع أعباء ارتفاع أسعار البترول الخام على الفروع الاقتصادية المختلفة ، ومن هنا تحديداً فالولايات المتحدة الأمريكية ليست فقط ستكون غير متضررة من ارتفاع أسعار البترول الخام ، بل هي المستفيد الأول من ذلك الارتفاع.

(2) إن أوروبا في وضعها البترولي الحالي ، وفي إطار جديد الاستراتيجية الأمريكية للطاقة اتجاه أوروبا من جهة ، وضعف حضورها في الأحزمة البترولية الرئيسية من جهة ثانية ، وتساعد فجوة العجز بين إنتاجها المحلي واستهلاكها المحلي من البترول الخام من جهة ثالثة يجعل من استمرار ارتفاع أسعار البترول

الخام على المستوى المنظور والاستراتيجي بالنسبة لأوروبا أمراً صارماً.. إلا أن الذي يخفف من أعباء هذا الضرر بالنسبة لأوروبا كون ديناميكية بنيتها الاقتصادية تسمح بتوسيع قاعدة توزيع المخاطر ما بين الفروع الاقتصادية المختلفة من جهة ، ومن جهة أخرى إمكانية واسعة لترحيل أثر صدمة ارتفاع أسعار البترول الخام من خلال رفع أسعار منتجاتها النهائية والوسيلة في الأسواق الدولية .

(3) الدول النامية والمتخلفة : إن تصاعد العجز في فجوة إمداداتها البترولية من جهة ، وارتفاع أسعار البترول الخام من جهة أخرى ، يجعل من الضرر المترتب من ارتفاع أعباء قيمة فاتورة وارداتها البترولية أكبر ، وإن أثر هذه الأعباء متباين تباعاً لطبيعة اقتصاديات هذا البلد أو ذلك ومقدرتها على توزيع المخاطر ما بين الفروع الاقتصادية من جهة ، وترقية قيمة صادراته من السلع والخدمات في الأسواق الدولية .

(4) الدول المنتجة - المصدرة للبترول : كما لاحظنا من خارطة جغرافية البترول ، إن معظم دول الأحزمة البترولية تقع في حدود الدول النامية أو المتخلفة ، وغالباً ما تكون مقدرتها على الاستفادة من ميزة ارتفاع أسعار البترول الخام في السوق الدولية محدودة ، سواء بسبب تدني سياستها الاقتصادية الوطنية، أو بسبب امتصاص التجارة الدولية لمعظم المنافع الناجمة من ارتفاع أسعار بترولها أو بسبب الاثنين معاً .

هكذا يتضح في طار هذه الحسبة غير المعقدة ، فإن ارتفاع أسعار البترول الخام ، بحدود الانطباعات والتقديرات السابقة من الراجح ملاحظة التالي : إن سُلّم

المستفيدين من ارتفاع أسعار البترول يضع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المستفيد الرئيسي المميز من ذلك الارتفاع.

إلا أن التساؤل مازال قائما : إذا كان ارتفاع أسعار البترول الخام يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلما هو يصب في مصلحة دول الأحزمة البترولية .. هل هذا يعني أن انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية سيصب في الجانب السلبي من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية مثلما يصب وبشكل أكبر في الجانب السلبي من مصلحة دول الأحزمة البترولية وبشكل خاص الأوبك ؟!!.. سيما وإن فجوة العجز في الإمدادات البترولية الأمريكية في حالة تصاعد، وبالتالي فإن انخفاض أسعار البترول الخام، يمكن أن يقلل من عبء قيمة فاتورة وارداتها البترولية . الشيء الأكيد إن انخفاض أسعار البترول الخام سينعكس سلبا على مناطق الأحزمة البترولية ، وبشكل خاص الأوبك بسبب الارتباط الشديد ما بين :

- (1) - العوائد البترولية ومتطلبات الموازنة العامة للدولة
 - (2) - العوائد البترولية ومتطلبات التنمية المستهدفة
 - (3) - العوائد البترولية ومتطلبات الاستثمار في مجالات الصناعة البترولية المختلفة لزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيعها .
- إلا أن تأصيل بعض الأفكار المكثفة حول انخفاض أسعار البترول الخام ومصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من زاوية المنفعة أو الضرر، يتطلب تثبيت التالي :
- بلا شك أن انخفاض أسعار البترول الخام في ظروف حسابات تصاعد فجوة العجز في الإمدادات البترولية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أمرا إيجابيا من

منظور مستوى محدد في حركية الميزان التجاري الأمريكي ، إلا ان المنفعة الكلية من انخفاض اسعار البترول الخام ، ينبغي النظر اليها من زاوية أبعاد وأعمق من حدود انخفاض قيمة فاتورة وارداتها من البترول الخام ، وهو ما يتطلب التأشير على التالي :

أولا - إذا سلمنا بحقيقة الانتشار الواسع للشركات البترولية الأمريكية العملاقة في مناطق الاحزمة البترولية أمرا واقعا .. فالراجح أن انخفاض أسعار البترول الخام سيكون محدودا أو مؤقتا وفي الغالب سيكون بمثابة آلية رافعة مرتبطة بعمليات الاستراتيجية الأمريكية العامة في إدارة الازمة على مستوى الاقتصاد العالمي ، أكثر من كونها حالة طبيعية في الأسواق الدولية للبترول ، وبالتالي قد تكون مدخلا ممكنا لارتفاع أسعار البترول الخام.

ثانيا - إن انخفاض أسعار البترول الخام في حدود مقتضيات الاستراتيجية الأمريكية العامة ، يمكن له في هذه الحالة أن يحقق مكاسب عديدة :

- يخفف من عبء فاتورة وارداتها البترولية
- يسمح بترقية مستويات خزينها الاستراتيجي من البترول الخام .
- يسمح بترقية مبيعاتها المختلفة من السلع النهائية والوسيلة في إطار حركيتها في التجارة الدولية .

إلا انه في تقديرنا ، إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تجريد الرؤى في تموجات الاقتصاد العالمي من جهة ، والتواصل في ارتفاع أسعار البترول الخام طيلة الفترة الممتدة من عام 2000 ولحد الآن .. عندها يكون من الراجح ستحصل هزة اقتصادية يمكن لها أن تنطلق مع منتصف عام 2005 أو بدايات عام 2006 ،

مفادها ترحيل الدول الصناعية المتطورة فاتورة فرق أسعار وارداتها البترولية إلى الدول النامية والمتخلفة بصيغة ارتفاع مفاجئ لأسعار سلع منتجاتها وخدماتها، وسيترتب عليها تعقيدات وسيناريوهات عديدة يتم صياغتها على المستوى العالمي عبر المؤسسات الدولية " صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، بنك التسويات الدولية ، المنظمة العالمية للتجارة " .

تواصلنا مع المستويات السابقة ، وارتباطا بموضوعه العوائد البترولية والأسعار من جهة ، والميل إلى تعدد القطبية القارية على مستوى الاقتصاد العالمي من جهة ثانية ، وظهور الاورو كعملة دولية رئيسية مرادفة للدولار من جهة ثالثة، لذا برزت من جديد إشكالية تعود إلى مرحلة سبعينات القرن الماضي ألا وهي " عملية تسعير البترول " وهو ما يدفعنا للتوقف مكثفا في معاينة ما هو جديد في عملة تسعير البترول .

المحور الرابع : الجديد في عملة تسعير البترول : ارتباطا بالتحويلات الواسعة في الاقتصاد العالمي توسعت دائرة الجدل حول الاورو والدولار⁽¹⁶⁾ وبشكل خاص في زاوية تسعير البترول الخام .. فقد يرى البعض ، لقد أن الاوان في التحول من التسعير الدولارى للبترول إلى عملية التسعير بالاورو .. بينما يرى البعض الآخر ليس هناك مبررات موضوعية منظورا إليها من زاوية الحساب الاقتصادي تشجع على التحول من الدولار إلى عملات أخرى ، بل يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك كون التحول من الدولار إلى عملات أخرى مثلا " الاورو " خسائره أكثر من منافعه .

¹⁶ (للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا " الجدل الراهن حول الاورو والدولار " مجلة النفط والصناعة / العدد 365 /

وكمحاولة في تأصيل الأفكار حول ذلك ، وصياغة إجابات تقترب من موضوعية الحساب الاقتصادي على المستوى المنظور والاستراتيجي، نثبت التالي: إن المشكلة التي نواجهها معظم الأحيان وبشكل متلازم في العلاقة ما بين الدولار وأسعار البترول هي التالي :

ارتفاع أسعار البترول ← انخفاض قيمة الدولار

انخفاض أسعار البترول ← ارتفاع قيمة الدولار

وبلا شك إن أوروبا تستفيد من حالة الدولار الرخيص ، مثلما تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من الاورو الرخيص . ويرى جماعة الدفاع عن ابقاء تسعير البترول بالدولار ، مفاده ليس من الواقعي ان تفكر الأوبك في تسعير بترولها بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي للأسباب التالية :

(1) إن الدولار هو عملة اكبر مستورد لبترول الأوبك (2) إن عملات معظم البلدان المستوردة لبترول الأوبك وكذلك عملات الأوبك نفسها ذات علاقة بالدولار، إن لم تكن مرتبطة ولمستويات معتبرة بالدولار (3) كون الدولار مازال العملة الرئيسية التي يتم فيها تسعير معظم المواد الأولية التي يتم تبادلها في السوق العالمية ، وكذلك أسعار السلع والخدمات .

(4) ثمة دول يلاحظ فيها الدولار كعملة أكثر جذبا واثاره سواء في حسابات التوفير الفردية أو في صفقات التبادل التجاري ، وتعتبر روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقا، وأوروبا الشرقية أمثلة ملموسة بهذا الصدد ، والمفارقة في رأي جماعة ابقاء تسعير البترول الخام بالدولار ، كونها لا ترى أية إشكالية في

* (مما هو جدير بالملاحظة ان سعر الأورو عشية اطلالته الاولى يساوي 1.17 \$ وكان هذا التسعير قاعدة للتمويل لعملاتها القديمة ، الا ان سعر الاور بلغ مستواه الأدنى منتصف عام 2001 ، حيث بلغ مستواه " 0.84 \$ دولار / الباحث / .

انخفاض قيمة الدولار امام العملات الرئيسية الأخرى ، كما هو حاصل الآن ، حيث وصل الانخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو في الفترة ما بين 2001 جانفي / 2004 إلى أكثر من 30 % ، إلا أن حل إشكالية الحفاظ على قيمة العوائد البترولية بالنسبة للآوبك من وجهة نظرهم يمكن تحقيقها عن طريق تغيير النطاق السعري في اتجاه المستوى الذي تراه الآوبك مناسباً !!... والأهم كما يقولون ينبغي الإشارة ، كون سوق البترول مازالت لحد الآن هي سوق دولارية . بينما ترى جماعة الدفاع في التحول من الدولار إلى الأورو لتسعير البترول ، انطلاقاً من سوق المبادلات التجارية وتحديدًا في زاوية الاستيراد ، حيث أن معظم واردات دول الآوبك " الشرق أوسطية وشمال إفريقيا " هي واردات من السوق الأوروبية ، وأن معظم دول المنطقة معنية بشكل مباشر بالشراكة الأورو - متوسطة ، سيما وأن الصحوة الأوروبية للمصالح بدأت ملامحها واضحة مع العشرية الأخيرة من القرن الماضي . وبالتالي ، لغرض التخلص من حالة الاضطراب وعدم السيطرة بين قيمة عوائدها البترولية ، وقيمة ما تدفعه فعلاً في فاتورة وارداتها من جهة ، ولتسهيل مهمة معالجة الاختلالات في سياستها النقدية من جهة أخرى يكون من الأفضل لها تسعير بترولها بالأورو وليس الدولار وكمحاوله في صياغة بعض الأفكار الأولية بهذا الصدد نثبت التالي :

(1) على مستوى رؤى الاقتصاد العالمي ، التسليم في حالة تعدد القطبية الاقتصادية القارية ، يعني التسليم في تعدد العملات الرئيسية الدولية تبعاً لتلك الفضاءات القارية ومن ثم فإن عملة تسعير البترول الخام ستكون مختلفة تبعاً للفضاءات القارية المختلفة : الدولار، الأورو، الين " ، ومثل هذا الوضع سيكون أمراً حتمياً وليس محتملاً من زاوية تسعير البترول الخام.

انخفاض قيمة الدولار امام العملات الرئيسية الأخرى ، كما هو حاصل الآن ، حيث وصل الانخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو في الفترة ما بين 2001 جانفي / 2004 إلى أكثر من 30 % ، إلا أن حل إشكالية الحفاظ على قيمة العوائد البترولية بالنسبة للآوبك من وجهة نظرهم يمكن تحقيقها عن طريق تغيير النطاق السعري في اتجاه المستوى الذي تراه الآوبك مناسباً !!.. والأهم كما يقولون ينبغي الإشارة ، كون سوق البترول مازالت لحد الآن هي سوق دولارية . بينما ترى جماعة الدفاع في التحول من الدولار إلى الأورو لتسعير البترول ، انطلاقاً من سوق المبادلات التجارية وتحديدًا في زاوية الاستيراد ، حيث أن معظم واردات دول الآوبك " الشرق أوسطية وشمال إفريقيا " هي واردات من السوق الأوروبية ، وأن معظم دول المنطقة معنية بشكل مباشر بالشراكة الأورو - متوسطة ، سيما وأن الصحوة الأوروبية للمصالح بدأت ملامحها واضحة مع العشرية الأخيرة من القرن الماضي . وبالتالي ، لغرض التخلص من حالة الاضطراب وعدم السيطرة بين قيمة عوائدها البترولية ، وقيمة ما تدفعه فعلاً في فاتورة وارداتها من جهة ، ولتسهيل مهمة معالجة الاختلالات في سياستها النقدية من جهة أخرى يكون من الأفضل لها تسعير بترولها بالأورو وليس الدولار ومحاولة في صياغة بعض الأفكار الأولية بهذا الصدد نثبت التالي :

(1) على مستوى رؤى الاقتصاد العالمي ، التسليم في حالة تعدد القطبية الاقتصادية القارية ، يعني التسليم في تعدد العملات الرئيسية الدولية تبعاً لتلك الفضاءات القارية ومن ثم فإن عملة تسعير البترول الخام ستكون مختلفة تبعاً للفضاءات القارية المختلفة : الدولار، الأورو، الين " ، ومثل هذا الوضع سيكون أمراً حتمياً وليس محتملاً من زاوية تسعير البترول الخام.

(2) على المستوى المنظور: بلا شك من غير الصحيح تسعير البترول الخام بالدولار فقط ، بل يمكن القول إن هذه العملية أصبحت مضرّة لدول الاوبك منذ انهيار نظام بريتون وودز مطلع سبعينات القرن الماضي ، وبلا شك أيضا أن مقترح تغيير النطاق سعري في حالة انخفاض قيمة الدولار عملية ليست بهذه السهولة كما قد يتصورها البعض ، وهي تتطلب استخدام أدوات وآليات فاعلة يمكن لها توجيه السعر نحو نطاق سعري جديد ، الا انه بالمقابل من غير الصحيح الحديث بتسعير البترول خارج نطاق الدولار من دون وجود أسواق بترولية بالعملة الرئيسية الأخرى كمرادفة لسوق البترول الدولارى ... والسؤال بهذا الصدد :

هل الاوبك متاحة إليها فعلا مثل هذه الآليات وفي الفترة المطلوبة لتحقيق تغيير في النطاق السعري ؟!!!.. والاهم نطاق سعري يمكن أن يستجاب إليه على المستوى الملموس !!..
- هل هناك أسواق بترولية واضحة المعالم بغير الدولار ؟..
إلا انه موضوعيا ، مثل هذا التغيير المرتجى في النطاق السعري ، والسوق البترولية بالايورو أو الين وفي الفترة المطلوبة أمرا مشكوك فيه على المستوى المنظور.

من هنا تحديدا فإن واقعية و أهمية الاورو كعملة لفضاء اقتصادي رئيسي في الاقتصاد العالمي ، ينبغي عدم المبالغة بها الى حد تبسيط عملية التحول في معاملاتنا الدولية من الدولار إلى الاورو ، وبشكل خاص إذا أخذنا بنظر الاعتبار بعض إشارات التفوق الموضوعي للدولار في مجالات متعددة من المعاملات الدولية .

من هنا نعتقد، ان المرحلة الممتدة ما بين ما هو منظور وما هو استراتيجي في عملات تسعير البترول ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار التالي :

(1) أن تتولى الاوبك جديا مهمة تدريب وتطويع خبراءها باتجاه صياغة آليات طوارئ فاعلة تسمح بتغيير النطاق السعري بشكل يلئم معالجة حدود التآكل الحاصل في قيمة الدولار.

(2) إن تقوم أوروبا الموحدة بمسعى جاد باتجاه ان يكون حضورها في العلاقات النقدية الدولية مرادفا ومكافأ لحضورها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وان يلقي ذلك بظلاله المباشرة على المؤسسات المالية الدولية الرئيسية " صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، بنك التسويات الدولية " كي يسهل التماثل والتوازي بين مكانة الاورو والدولار على المستوى الميداني، وبالتأكيد مثل هذه العملية تجعل إمكانية تشكل أسواق دولية بالايوروبالين أمرا متاحا بما في ذلك أسواق بترولية .

(3) أن تكون الدول المنتجة - المصدرة للبترول " الاوبك وخارج الاوبك " طرفا هاما في مسعى تعدد الاسواق البترولية " سوق بترولية دولارية ، سوق بترولية بالايورو ، سوق بترولية بالين .

بهذا المعنى فإن تعدد عملات تسعير البترول تباعا لتعدد فضاءات اسواقه القارية يساعد إلى حدود بعيدة على تحقيق نوع من الاستقرار اللازم في قيمة العوائد البترولية لمواجهة استحقاقات التنمية المستدامة ولتلبية احتياجات الإمدادات العالمية من البترول الخام .

وبالتأكيد أن الأسعار العادلة التي يعكس حدود معتبرة عن التوافق بين مصالحة المنتجين والمستهلكين والمناخ الاستثماري الملئم والحوار الجاد

والتواصل بين المنتجين والمستهلكين تعتبر أعمدة أساسية بهذا الاتجاه .
تأسيسا على ما تقدم يمكن تثبيت بعض الاستنتاجات الأساسية المرتبطة الموضوع:
(1) إن الوضع الراهن والمستقبلي للوبك بغض النظر عن تفاصيله المنظورة
وغير المنظورة ، إلا أن الشيء الأكيد سوف لا يحتمل وجود عوائد بترولية يمكن
تسميتها " أموال فائضة عن الحاجة " .

(2) ينبغي عدم الذهاب بعيدا في دور الوبك في التحسن السعري انطلاقا
من ثقلها المميز في الاحتياطي العالمي .

(3) من غير المحتمل الانتقال من حالة الاضطرابات السعرية إلى حالة
الأسعار المجزية إلى جميع الأطراف ، من دون اتجاه فعال في تحديد وظيفة
الخزين الاستراتيجي والانتقال به من حالة " الحراك " إلى حالة " المتمم -
المستوعب " . وأن ظاهرة " المخزونات العائمة دون تدخل يؤكد على هذا الاتجاه .

(4) سيبقى على الدوام موضوع مراجعة الثابت والمتغير في الاستراتيجية
الأمريكية للطاقة أمراهما ارتباطا في حضورها الواسع في مناطق الاحزمة
البترولية والأسواق البترولية الدولية وعلى كافة الأصعدة .

(5) ارتباطا بالخارطة الجغرافية لمستوردي البترول العالمي ، من المرجح
أن تصبح الصين المستورد الأول في العالم من البترول الخام .

(6) مهما قيل عن ارتفاع أسعار البترول الخام ، فالراجح ، إن سلم
المستفيدين من ارتفاع أسعار البترول يضع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها
المستفيد الرئيسي والمميز في ذلك الارتفاع .

(7) التسليم بحقيقة الانتشار الواسع للشركات البترولية الأمريكية العملاقة في مناطق الأحزمة البترولية باعتباره امرا واقعا يرجح صحة استنتاج ، ان الأثر المحدود والمؤقت لانخفاض اسعار البترول الخام سيكون بمثابة آلية رافعة للاستراتيجية الأمريكية العامة باعتبار ذلك مرتبطا بعمليات إدارة الأزمة على مستوى الاقتصاد العالمي.

(8) مهما قيل عن مزايا وعيوب تسعير البترول الخام بالدولار ، إلا أن الأكيد، ان الضرر من استمرار تسعير البترول الخام بالدولار فقط ، لا يعني ان قرار تحول عملة التسعير من الدولار إلى الاورو متاحا أو مرغوبا به على المستوى المنظور والأكيد أيضا ان عملية تسعير البترول الخام على المستوى الاستراتيجي ستكون مختلفة الأطياف " الدولار ، الاورو، الين " تباعا للفضاءات الاقتصادية القارية المختلفة .

المراجع

- دراستنا / مجلة النهج السورية/ العدد 16 / 1987 / دمشق
- دراستنا / مجلة المستقبل العربي / العدد ديسمبر / 1992 / بيروت.
- مقالتنا / مجلة اخبار النفط والصناعة/ العدد 259 / 1992/ دولة الامارات
- مقالتنا / مجلة التواصل / العدد صفر / 1995/ جامعة عنابة / الجزائر
- دراستنا / مجلة النهج / مصدر سابق
- نشرة الاوابك العدد 12/ 1996
- نشرة الاوابك العدد 1 / 1999
- دراستنا / مجلة المستقبل العربي / مصدر سابق
- دراستنا / مجلة دراسات عربية/ العدد 9 - 10 / 1996/ بيروت
- دراستنا / مجلة بحوث اقتصادية / العدد 15/ 1999/ القاهرة
- نشرة الاوابك / العدد 2/ 1999
- نشرة الاوابك / العدد 7/ 2004-
- جريدة الفجر الجزائري العدد 17/ 05/ 2001
- نشرة الاوابك العدد 5/ 2004
- وليم انطاك / قرن من الحروب " Accentury of war "
- د. حسين عبد الله / البترول العربي/ القاهرة 2003
- تقرير ادارة معلومات الطاقة الامريكية 2004
- International Energy out look 2004
- نشرة الاوابك العدد 2/ 2004
- مجلة اخبار النفط والصناعة / العدد 406/ 2004
- دراستنا / مجلة اخبار النفط والعالم / الجدل الراهن حول الاورو والدولار/ العدد 365/ 2001